

«نحن أجنب،  
ليس لنا حقوق»  
محنة اللاجئين وطالبي اللجوء  
والمهاجرين في ليبيا



منظمة العفو  
الدولية



## «هم (الليبيون) لا يعاملوننا كبشر. نحن في نظرهم حيوانات أو عبيد. نحن أجنب، ليس لنا حقوق. إننا محبوسون ولا نعرف ماذا سيحدث لنا. وإذا أقدمنا على الشكوى نعرض أنفسنا للضرب والإهانات».

امرأة إفريقية (23 سنة) معتقلة في ليبيا منذ أواخر أغسطس/آب 2012

الشرعية بوزارة الداخلية ما يفيد بأنه قد تم ترحيل حوالي أربعة آلاف فرد في عام 2012 إلى بلدان من بينها تشاد والنيجر ونيجيريا والسودان. وفي بعض الحالات أُجبر المرحلون على دفع نفقات ترحيلهم. وأرجع المسؤولون الليبيون التأخر في عمليات الترحيل، ومن ثم طول فترات الاعتقال، إلى عقبات مالية وعدم تعاون سفارات البلدان التي أتى منها المعتقلون.

ويعترف المسؤولون الليبيون بعدم استطاعتهم إعادة الرعايا الصوماليين والإريتريين، إلا إن جميع اللاجئين وطالبي اللجوء لا يزالون في وضع قانوني معلق بسبب عدم امتلاك ليبيا لنظام للجوء، وعدم توقيعها حتى الآن على مذكرة تفاهم مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وقد ازدادت أوضاع الرعايا الأجانب في ليبيا خطورة بسبب النفوذ الواسع للمليشيات المسلحة، والتي تملأ الفراغ الأمني الناجم عن انهيار الدولة في أعقاب إسقاط حكم القذافي عام 2011. ولا تزال هذه المليشيات تعمل خارج القانون، مع استمرار الشلل الفعلي للجهاز القضائي في ليبيا.

وتقع الانتهاكات في ظل مناخ من انتشار العنصرية، حيث تُوجّه الاتهامات للرعايا الأجانب بأنهم السبب في الجرائم والأمراض وغيرها من المشاكل المزعومة

أيدي الميلشيات في مراكز احتجاز مؤقتة مثل المعسكرات أو الهناجر الحربية. وقد أبلغ أفراد من الميلشيات منظمة العفو الدولية أنهم كانوا يشعرون بأن من «واجبهم الوطني» احتجاز واعتقال «المهاجرين غير الشرعيين». وقد زارت منظمة العفو الدولية تسعة مراكز اعتقال خلال الفترة من مايو/أيار إلى سبتمبر/أيلول 2012 حيث احتُجز رعايا أجنب بسبب «جرائم تتصل بالهجرة» في كل من وحول الزاوية وبنغازي وغريان وخمس والكفرة وصبراتة والعاصمة طرابلس. وقد بلغ إجمالي المحتجزين في تلك المراكز 2700 معتقل إبان الزيارات التي قامت بها منظمة العفو الدولية. وإلى جانب الرجال الأجانب، كان من بين المعتقلين نساء حوامل ونساء بصحبتهن أطفال فضلاً عن أطفال منفردين. وروى المعتقلون قصصاً متماثلة عن الظروف السيئة التي يعيشونها وعن تعرضهم للضرب والإهانة والاستغلال. وأظهر الكثيرون للزائرين من منظمة العفو الدولية الإصابات والجروح الحديثة الناتجة عن تعرضهم للضرب عقاباً على محاولة الهرب أو بسبب سلوك آخر «مُخل».

وبالنسبة لأولئك المحتجزين لأجل غير مسمى عن «جرائم الهجرة» في انتظار ترحيلهم، لا توجد أية إمكانية للطعن على إبعادهم القسري من ليبيا. وفي سبتمبر/أيلول 2012، تلقت منظمة العفو الدولية من رئيس إدارة مكافحة الهجرة غير

في ظل المناخ السائد من انعدام القانون والعنصرية والعداء للأجانب في ليبيا، يواجه الرعايا الأجانب الذين لا يحملون وثائق مخاطر متواصلة للاستغلال والاحتجاز التعسفي أو الاحتجاز لأجل غير مسمى في ظروف قاسية، إلى جانب التعرض للضرب الذي يصل إلى حد التعذيب في بعض الحالات.

ولكن بالرغم من تلك المخاطر لا تزال أعداد كبيرة من الرعايا الأجانب تصل إلى ليبيا عبر حدودها التي يسهل اختراقها، وذلك هرباً من الحروب أو الاضطهاد أو سعياً وراء فرص اقتصادية أفضل. ويُضطر الآتون من بلدان مثل بوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وإريتريا وإثيوبيا وغانا والنيجر ونيجيريا والصومال والسودان إلى القيام برحلات خطيرة ومكلفة، بالعبور إلى الكفرة في الجنوب الشرقي، أو سبها في الجنوب الغربي. بل ويشعر البعض في رحلات أخرى محفوفة بالمخاطر قاصدين أوروبا عبر البحر المتوسط. ويفقد الكثيرون أرواحهم في البحر، بينما يلقي حرس السواحل الليبي القبض على آخرين ويودعهم قيد الاعتقال لأجل غير محدد.

ويُحتجز الرعايا الأجانب في عدد كبير من مراكز الاعتقال، بما فيها تلك المنشأة خصيصاً للمهاجرين غير الشرعيين، بينما يُحتجز آخرون مباشرة على



## الخلفية

يعتقل نحو 134 شخصاً من تشاد وإريتريا والصومال والسودان ومن بلدان أخرى من جنوب الصحراء الكبرى، في هنجر معدني في طرابلس، سبتمبر/أيلول 2012. وتقوم الشرطة العسكرية بالإشراف على المرفق بصور رسمية.

في المجتمع الليبي. وقد غدت العنصرية وكرامية الأجانب تلك الإشاعات واسعة الانتشار عن استعانة القذافي «بالمرتزقة الأفارقة».

وبالرغم من هذه الانتهاكات الموثقة جيداً، استأنف الاتحاد الأوروبي الحوار مع ليبيا حول المسائل ذات الصلة بالهجرة. وفي إبريل/نيسان 2012، وقعت إيطاليا اتفاقاً مع ليبيا بهدف «الحد من تدفق المهاجرين». ويغض الاتحاد الأوروبي الطرف عن الأوضاع المزرية لحقوق الإنسان في ليبيا، سعياً وراء منع الرعايا الأجانب بأي ثمن من الوصول إلى أوروبا عبر البحر، بمن فيهم أولئك الهاربون من الحروب والاضطهاد.

ولا يوجد أمام الرعايا الأجانب في ليبيا، الذين يواجهون كل يوم مخاطر العنف والاستغلال، مكانٌ يلوذون به للحصول على العدالة والإنصاف. وثمة حاجة لإجراءات عاجلة من أجل إنهاء الاحتجاز إلى أجل غير مسمى والعنف وغير ذلك من الانتهاكات التي يكابدها الرعايا الأجانب في ليبيا.

طوال فترة حكم معمر القذافي، التي امتدت 42 عاماً، عاش الرعايا الأجانب، خاصة أولئك القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، في حالة من انعدام اليقين بسبب تقلب السياسات والخوف من القبض التعسفي والتعذيب وغيرها من الانتهاكات. وبالرغم من هذه المخاطر، فإن موقع ليبيا الجغرافي ورفاهيتها الاقتصادية النسبية والطلب العالمي فيها على العمالة المهاجرة، جعلها وما زالت معبراً ومقصداً رئيسياً للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين.

وقد زعمت السلطات الليبية، قبل النزاع الذي نشب عام 2011 وانتهى بالإطاحة بحكم القذافي، أن هناك أكثر من ثلاثة ملايين «مهاجر غير شرعي» في ليبيا، بينما رجحت تقديرات أخرى أن يكون الرقم أقرب إلى 1-1.5 مليون. وفي غضون الصراع فر من ليبيا ما يقدر بنحو 900 ألف لبيبي ورعايا بلدان أخرى. وحينما انتهت الأعمال القتالية عاد إلى ليبيا كثير من الرعايا الأجانب الذين سبق لهم الفرار. وما زال القادمون يتوافدون على ليبيا.

وما زالت ليبيا تعتمد بكثافة على العمال المهاجرين. فالرعايا الأجانب من إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط تجتذبهم فرص العمل في مختلف القطاعات، بما فيها الصحة والتعليم والتشييد والزراعة والفندقة وخدمات النظافة. وصار الأفراد المشمولون بالحماية الدولية جزءاً من موجات الهجرة المختلطة إلى ليبيا. وما زالت ليبيا تمثل طريقاً رئيسياً لطلبي اللجوء واللاجئين الفارين من بلدان مثل إريتريا وإثيوبيا والصومال والسودان.

وفي أعقاب النزاع، أصبحت أوضاع الرعايا الأجانب، وخاصة أولئك القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، أكثر صعوبة من جراء المناخ العام لانعدام سيادة القانون، وانتشار السلاح وسط السكان، وفشل السلطات في إيقاف الممارسات العنصرية والعداء للأجانب، والتي غناها الاعتقاد واسع الانتشار بأن النظام المطاح به كان يستخدم «المرتزقة الأفارقة».



© Amnesty International



© Amnesty International

إلى اليمين: مركز اعتقال الخمس حيث يحتجز، إلى أجل غير مسمى، مواطنون من تشاد وإريتريا والنيجر ونيجيريا والصومال والسودان وغيرهم من بلدان جنوب الصحراء الكبرى. أعلاه: مركز اعتقال في الكفرة.

قد أُجذوا أثناء مدهامات المنازل والتي استهدفت الرعايا الأجانب.

## ضحايا للقبض والاحتجاز لأجل غير مسمى

«هنا لا تعرف ما هي الشرطة، وما هي العصابات المسلحة، ولن تجد أحدًا يساعدك». رجل نيجيري معتقل في شمال ليبيا، يونيو/حزيران 2012

في معظم الحالات يُقبض على الرعايا الأجانب، وخاصة القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، من الشوارع أو الأسواق أو بوابات التفتيش أو من داخل منازلهم. ويُقبض على آخرين أثناء عبورهم الصحراء أو البحر متوجهين بقواربهم إلى السواحل الأوروبية. ويُعتقل بعض هؤلاء على أيدي الشرطة النظامية، ولكن الغالبية العظمى منهم يُعتقلون على أيدي الميليشيات المسلحة. ويصحب هذه العمليات في بعض الحالات استخدام العنف ومصادرة الهواتف المحمولة والنقود وغيرها من المقتنيات القيمة.

وقد أبلغ رجل إريتري، يبلغ من العمر 26 عاماً، منظمة العفو الدولية بأنه أثناء القبض عليه في منزله بحي أبو سليم في طرابلس، تعرض للضرب على رأسه بأعقاب البنادق من رجال مسلحين يرتدون الزي العسكري. وقد نُفذ اعتقاله التعسفي هذا في أواخر أغسطس/آب 2012 دون أمر بالقبض. وقال الرجل إن حوالي 30 رجلاً إريترياً

وعلمت منظمة العفو الدولية من مجموعة مكونة من 19 نيجيرياً في مركز اعتقال صبراتة أنهم معتقلون منذ 26 أغسطس/آب بعدما غرق القارب الذي كان يقلهم مع 55 مسافراً آخرين بعد أربع ساعات من الإبحار في البحر المتوسط. وقد غرق 43 شخصاً، من بينهم ثماني نساء، بينما اعتُقل جميع الناجين، الذين التقطهم أولاً صيادون لبييون، وهم لا يعرفون المصير الذي ينتظرهم.

ويُعتقل الرعايا الأجانب في «مراكز إيواء» تشرف عليها إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية، أو في منشآت تخضع للسيطرة الفعلية للميليشيات المسلحة. وتختلف ظروف المعيشة بين مركز اعتقال وآخر، لكنها جميعاً أبعد ما تكون عن المعايير الدولية. ومن بين الشكاوى المألوفة للمعتقلين: ازدحام مراكز الاعتقال، ونقص الغذاء، وعدم الحصول المنتظم على الرعاية الصحية، وانعدام الأنشطة الترويحية ونقص الوقت المسموح فيه بالتريخ خارج الزنازين، والضرب، والعنصرية، والإهانات، وتدني مستويات النظافة. كما شكوا مديرو مراكز الاعتقال من نقص الموارد اللازمة لتلبية احتياجات المعتقلين، وقلة أو

انعدام الدعم من الحكومة المركزية. وأفاد كثيرون بأنهم يعتمدون على الهبات الخاصة ودعم المنظمات الإنسانية.

ويتم الاعتقال بمقتضى اتهامات بمخالفة القواعد ذات الصلة بالهجرة. ويسمح التشريع الليبي بالاعتقال لفترات غير محددة إلى أن يتم ترحيل الرعايا الأجانب الذين دخلوا أو مكثوا أو غادروا ليبيا على نحو غير قانوني، من قبيل عدم الحصول على التأشيرة الضرورية أو العبور من مواقع حدودية غير رسمية. ولم يُمثل معظم هؤلاء أمام سلطات قضائية، ولم يُمنحوا فرصة الطعن على قرارات اعتقالهم أو الشكاوى من المعاملة.



فوق: معتقل إريتري يبين لمنظمة لوفد منظمة العفو الدولية الجروح التي أصابت رأسه عندما تعرض للضرب بقضيب معدني في سبتمبر / أيلول 2012.

أعلاه: معتقل نيجيري يبين لوفد منظمة العفو الدولية الندوب على جسده

نيسان 2012، أنه تعرض للضرب بقسوة خلال الأسبوعين الأولين للاعتقال بزعم أنه كان يقاتل في صف قوات القذافي، وقال:

«سحبوني إلى 'مكتب الاستجواب' بالطابق العلوي. وبدأ مجموعة من الرجال، بعضهم بزي عسكري والبعض الآخر بزي مدني، يتناوبون على ضربي بعد أن قيدوني ودفعوني للوقوع على الأرض. استخدموا معي كل شيء: خراطيم المياه والعصي والصعق الكهربائي، والفلقة [أي الضرب على باطن القدمين]، ففقدت الوعي. وهم يزعمون أنني أجنبي لا أحمل أوراقاً».

ومثل المعتقلين السابقين لا يجد المعتقلون الحاليون من يلجأون إليه للشكوى من الضرب وسوء المعاملة اللذين يتعرضون لهما.

القذافي، حاليتين لرجل نيجيري ورجل صومالي تُوفيا نتيجة للتعذيب على أيدي الميليشيات المسلحة.

وقد حدث في سبتمبر / أيلول 2012 أن حاولت مجموعة من الصوماليين الفرار من مركز اعتقال الخمس أثناء حالة الفوضى التي نشأت في أعقاب اندلاع نزاع بين مجموعة من المعتقلين. وعلمت منظمة العفو الدولية من الصوماليين الذين أُعيد اعتقالهم أنهم تعرضوا للضرب بقسوة على أيدي رجال مسلحين يرتدون ملابس مدنية. ووصف محمد عبد الله محمد، البالغ من العمر 19 عاماً، كيف تعرض للركل بالأقدام والسحب على الأرض واللكم في عينيه والضرب بكعوب البنادق والعصي. وكانت لا تزال به جروح عديدة بما في ذلك عينه اليسرى. وقال محمد إن الرعاية الصحية التي تلقاها في نهاية المطاف لم تكن كافية. كما أُعيد اعتقال خضر محمد علي، البالغ من العمر 16 عاماً، وخضر وارسام، البالغ من العمر 21 عاماً، وتعرضا للضرب. وقد تم إدخال خضر وارسام لوحدة العناية المركزة بمستشفى الخمس لعلاج إصابة بالرأس.

وفي سبتمبر / أيلول 2012، علمت منظمة العفو الدولية من رجل تشادي الجنسية، اعتقلته ميليشيا مسلحة بغرب ليبيا دون اتهام في إبريل /

## ضحايا للضرب والتعذيب والمعاملة السيئة

«سحبوني إلى الفناء، وأخذوا يضربونني بأسلاك معدنية على كل جسمي، وخاصة على ظهري. استمر هذا حوالي 45 دقيقة. لم أكن قد فعلت شيئاً. فقط لأنني أسود، وهم لا يريدوننا في بلدنا مرة أخرى».

رجل نيجيري (48 عاماً) يأخذ مراكز الاعتقال في ليبيا، أغسطس/آب 2012. وكانت القروح الظاهرة لا تزال على ظهره عندما قابلته مندوبو منظمة العفو الدولية بعد شهر تقريباً من هذا الاعتداء.

قال رعايا أجنب معتقلون لمنظمة العفو الدولية إنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة، بما في ذلك الضرب، وخاصة في حالة العقاب على محاولات الهروب الفاشلة أو غيرها من «المخالفات» مثل الشكوى من ظروف الاعتقال أو السؤال عن مصيرهم. وقد وقعت أكثر صور العقاب فظاعة بحق المشكوك بارتكابهم جرائم أو تأييد حكومة القذافي. ومن الأمور المألوفة جداً ضرب المعتقلين لفترات طويلة من الزمن باستخدام أدوات مثل الأسلاك المعدنية، الخراطيم المطاطية والعصي ومواسير المياه. وأبلغ بعض المعتقلين منظمة العفو الدولية أنهم تعرضوا للصعق الكهربائي وعلقوا في أوضاع معرجة. وقد وثقت منظمة العفو الدولية منذ سقوط حكم



## ضحايا للاستغلال

«أنا عبد العصر الحديث، مضطر إلى العمل دون مقابل، وأخضع للإهانات العنصرية. وإذا عصيت أتعرض للضرب»

معتقل من مالي، يونيو/حزيران 2012

يتعرض الرعايا الأجانب للاحتجاز المالي والاستغلال، سواء داخل المعتقل أم خارجه. فمصيرهم يتوقف إلى حد بعيد على الحظ ونوايا الليبيين الذين يصادفونهم. ومن أمثلة هذا: معتقل صومالي، يبلغ من العمر 22 عاماً، جاء إلى ليبيا في فبراير/شباط 2012 بحثاً عن ملجأ، وقد تحدث إلى منظمة العفو الدولية عن محنته، فقال:

«جئت إلى هذا البلد منذ حوالي سبعة أشهر، ولم أر يوماً طبيباً على الإطلاق. فبعد رحلة استغرقت 16 يوماً بالصحراء انتهى بي الأمر حبساً في بيت للمهربين. ورفضوا مواصلة الرحلة قبل أن يدفع كل منا 300 دولار، بعد أن كانوا قد حصلوا سابقاً على 600 دولار مقابل الرحلة من السودان إلى ليبيا. وبالفعل أخذونا إلى طرابلس في شاحنة تُستخدم لنقل البضائع. حشرونا فيها كما تُحشر الخضروات. تحررت لفترة قصيرة وعملت في بعض الأعمال الغربية عليّ رغم أنني حاصل على درجة جامعية. كان عليّ انتظار عمل يومي منتظم. وفي بعض الأحيان كان يستأجرني ليبي طيب

أعلاه: نيجيريتان تيبان لوفد منظمة العفو الدولية النوب والكدمات التي أصيبتا بها من جراء الضرب الذي تعرضتا له في مركز اعتقال الطويشة في سبتمبر/أيلول 2012.

أيدي رجال يرتدون ملابس مدنية. وصعقوني بالكهرباء في أجزاء عدة من جسدي».

وعندما زارت منظمة العفو الدولية المركز، بعد الواقعة بحوالي أربعة أيام، بدا على عديد من النساء كدمات وجروح ظاهرة، وبما يتفق مع شهادتهن.

كما تعرضت بعض النساء للعنف الجنسي والعنف بسبب النوع. وقد اشتكت نيجيريات في مراكز اعتقال متعددة من التعرية لدى تفتيشهن على أيدي حراس رجال عند وصولهن المركز. ووصفت إحداهن هذه الممارسة قائلة:

«كان ذلك مهيناً. فقد كان هناك خمسة رجال حاضرين حينما أجبرت على خلع ملابسني والاحتناء. وتحسس أحدهم بيدي مناطق حساسة بجسمي. كنا مجبرات على عمل هذا، واحدة تلو الأخرى».

وجدير بالذكر أنه لا توجد حارسات إناث على الإطلاق في كل مراكز الاعتقال.

## حتى النساء لم يسلمن

بالرغم من توفر أنباء أقل عن تعرض النساء للضرب المبرح، فقد أبلغت بعض المعتقلات منظمة العفو الدولية أنهن تعرضن للضرب والصفعات أثناء إلقاء القبض عليهن. وأبلغت أخريات بتعرضهن للتعذيب أو غيره من صور المعاملة السيئة أثناء الاعتقال. كما عوقبن - مثل الرجال - على «السلوك المُخل». ففي 13 سبتمبر/أيلول 2012، اعتدى الحراس في مركز اعتقال طويشة بالضرب على مجموعة من النيجيريات بزعم إثارة الشغب ومحاولة الهرب. ويخضع هذا المركز رسمياً لرقابة إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية، ولكن الميليشيات المسلحة هي التي لا تزال تحرس هذا المركز. وقد أبلغت المعتقلات منظمة العفو الدولية بأنه في أوائل ما بعد ظهر ذلك اليوم قام حوالي 11 رجلاً يرتدون ملابس مدنية بضربهن بالخراطيم لعدة ساعات، وقاموا أيضاً بصعق بعضهن كهربائياً مستخدمين ما يبدو أنها مسدسات للصعق. ووصفت أخريات كيف قام رجال يرتدون بياضات عسكرية بركلهن ودوسهن بالأقدام. وتحدثت امرأة نيجيرية، تبلغ من العمر 28 عاماً، لمنظمة العفو الدولية عن اعتقالها لمدة شهر، فقالت:

«في البداية جلدوني داخل الزنزانة. استخدموا الخراطيم والأسلاك المعدنية. ثم أُجذت إلى غرفة أخرى مع سيدات أخريات، حيث ضُربنا ثانية على



## اللاجئون وطالبو اللجوء

«أريد الهروب من هنا لأي مكان آخر أجد فيه الأمن وحياة أفضل. لقد أتيت بعد رحلة مرعبة لأجد نفسي في بلد مرعب. وصلت إلى الكفرة في يناير / كانون الثاني 2012 لتبدأ متاعبي... قبل شهرين نُقل 600 منّا بشاحنات تجارية إلى قنفودة... الحياة صعبة على الصوماليين. هل هذا هو قدر اللاجئين!».

رجل صومالي (20 سنة) معتقل بمركز اعتقال قنفودة، يونيو/حزيران 2012.

لا يميز الموظفون ورجال الميليشيات الليبيون بين المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. ومن ثم يجد الأفراد المحتاجون للحماية الدولية أنفسهم معرضين للقبض التعسفي، والاعتقال لمدد غير محددة، والتعذيب أو سوء المعاملة بسبب وضعهم غير القانوني.

وبينما يعترف المسؤولون الليبيون بأنهم لا يستطيعون إعادة الرعايا الصوماليين والإريتريين قسرياً إلى بلدانهم، يظل مصيرهم ومستقبلهم، مثلما هو حال جميع اللاجئين وطالبي اللجوء، غير مؤكد نظراً لعدم وجود نظام للجوء في ليبيا. ولا يوجد منهج موحد في سائر مراكز الاعتقال للتعامل مع مسألة الاعتقال المتواصل لهؤلاء. ففي بعض الأماكن بُدلت محاولات لإيجاد عمل لهم من خلال رعاية ليبيين. وفي حالات أخرى

أعلاه يمين: أطفال محتجزون على أيدي ميليشيا في بو رشادة.  
أعلاه يسار: إحدى الزنازين مركز اعتقال القنفودة. اعتقل فيه ما يزيد عن 225 شخصاً من بلدان مختلفة في مايو/ أيار 2012.

يسمح لهم بالمطالبة بحقوقهم، وليس أمامهم أي سبيل للشكوى أو البحث عن تعويض. وقد روى مواطن مصري، معتقل في مركز اعتقال الخمس منذ أوائل سبتمبر/ أيلول 2012، لمنظمة العفو الدولية جانباً من محنته، فقال:

«دخلت في نزاع مع صاحب العمل حول الأجر. فهو لم يعطني المبلغ الذي اتفقنا عليه مقابل أعمال زراعة البساتين التي قمت بها له. وفي تلك الليلة داهم المنزل ثلاثة رجال مسلحين وأخذوني إلى قاعدة للميليشيا في سوق الجمعة [أحد أحياء طرابلس] حيث قيدوني وعلقوني على قضيب حديدي وضربوني لساعات، واستخدموا في ضربي الخراطيم المطاطية ومواسير المياه. وبعد ثمانية أيام بالقاعدة نقلوني إلى مركز اعتقال الخمس للمهاجرين غير الشرعيين رغم حيازتي لأوراق الإقامة. لا أجد أحداً يمكن أن أشكو إليه. أمني الوحيد هو أن يأتي أحد معارفي الليبيين ليضمنني ويأخذني من هنا».

ويدفع لي أجري بالفعل في نهاية اليوم. وفي أحيان أخرى كنت أعمل طوال اليوم ولا أحصل على أي شيء سوى الإهانات. وإذا اشتكيت كان صاحب العمل يهددني قائلاً: «هل ترغب أن أستدعي الشرطة؟...» وفي يوليو / تموز، قبض عليّ عند بوابة تفتيش، وأخذت إلى مركز اعتقال في مصراتة [أغلق الآن]. كانت الظروف مريعة هناك. كانوا يضربون الجميع بمن فيهم النساء بخراطيم مطاطية وعصي وممسحات، ويكل ما تطوله أيديهم... ثم رَحَلوني إلى هنا منذ ثلاثة أسابيع. إنني لا أتعرض للضرب الآن، ولكنهم يضربون أولئك الذين يحاولون الهروب... أنا مجبر هنا على تنظيف المراحيض، ولا سبيل للرفض».

وقد اعترف مسؤول رفيع في بنغازي بأن اعتقال المهاجرين «قد أصبح بزنس». وقد تحدث كثير من المعتقلين لمنظمة العفو الدولية عن إجبارهم على القيام بعدد من الأعمال اليدوية لخدمة الميليشيا المسلحة التي تخفرهم، بما في ذلك التنظيف وجمع القمامة وحتى حمل الذخائر.

وفي بعض الحالات، حيث وافق المعتقلون على العمل بمقابل، وجدوا أنفسهم يحصلون على مقابل أقل بكثير مما وعدوا به، أو لا يحصلون على أي أجر على الإطلاق. وينطبق الشيء نفسه على العمال المهاجرين الأحرار، فهم ليسوا في وضع

## ينبغي التحرك فوراً من أجل حماية الرعايا الأجانب في ليبيا

■ ضمان حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في الحصول على الاستشارة القانونية وخدمات الترجمة، وضمن حقهم في الطعن بعدم قانونية اعتقالهم، بما في ذلك حق الاستئناف.

■ اتخاذ خطوات في مواجهة العنصرية والعداء للأجانب والتمييز ضد الأفراد ذوي البشرة السوداء، سواء كانوا ليبيين أم رعايا أجانب، ووضع وتنفيذ استراتيجيات تحترم التنوع العرقي في ليبيا والمساهمة الإيجابية للمهاجرين، بمن فيهم القادمون من إفريقيا جنوب الصحراء.

وُترسل الرسائل إلى العنوان التالي:  
info@pm.gov.ly

كما تقدم منظمة العفو الدولية بالتوصيات التالية:

إلى الاتحاد الأوروبي:

■ ضمان أن يكفل أي تعاون مع ليبيا في مسألة الهجرة واللجوء الاحترام الكامل لحقوق طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين. وضمن توجيه آليات الرصد المناسبة للتقن من مراعاة حقوق الإنسان في الممارسة العملية.

إلى البلدان الأوروبية:

■ التعهد بتوقيع المزيد من الاتفاقيات الخاصة بالتحكم في الهجرة، بالتعاون مع ليبيا، على ألا يتم ذلك إلا بعد أن تظهر ليبيا احترامها وحمايتها للحقوق الإنسانية للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين، وإقامة نظام مُرضٍ لتقييم والنظر في المطالبات بالحماية الدولية.

يُرجى إرسال رسالة بالبريد الإلكتروني إلى رئيس الوزراء علي زيدان تدعو السلطات الليبية إلى:

■ التوقيع على مذكرة تفاهم مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والتصديق على «الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين»، الصادرة عام 1951، والبروتوكول الملحق بها الصادر عام 1967، وتبني تشريع ينظم اللجوء ويكون متسقاً مع القوانين والمعايير الدولية.

■ حماية جميع الرعايا الأجانب، بغض النظر عن وضعية هجرتهم، من العنف والاستغلال والتهديدات والترويع والانتهاكات.

■ ضمان المعاملة الإنسانية لجميع المعتقلين، وتلقيهم العلاج الطبي الضروري، وحمايتهم من التعذيب وغيرها من صور إساءة المعاملة. وينبغي تقديم المتهمين بالتعذيب والمعاملة السيئة إلى ساحة العدالة، وفق إجراءات تتسق مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

■ إبعاد جميع المتهمين على نحو سليم بإصدار الأوامر أو ارتكاب التعذيب أو السماح باستخدامه أو غيره من صور إساءة المعاملة عن المواقع التي تمكنهم من تكرار تلك التجاوزات إلى أن تتم التحقيقات القانونية.

■ قصر الاعتقال لأغراض التحكم في الهجرة على الظروف الاستثنائية فحسب، ولفترات قصيرة تسبق الترحيل مباشرة، وبامتنال صارم لحقوق الإنسان العالمية والقانون الدولي للاجئين.

■ إصلاح قوانين الهجرة بما يلغي تجريم الدخول والمكوث والخروج غير القانوني.

أُطلق سراح أفراد بعد تدخل سفراء بلدانهم أو المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ومع ذلك يظل هؤلاء معرضين لإعادة الاعتقال. وقد أبلغ السفير الصومالي في ليبيا منظمة العفو الدولية في سبتمبر/أيلول 2012 أنه من بين 600 فرد تفاوض من أجل إطلاق سراحهم في الشهر الأخيرة أُعيد اعتقال الغالبية العظمى منهم.

ويذكر أن ليبيا لم توقع على «اتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين»، الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1951، ولا على البروتوكول الملحق بها الصادر عام 1967، إلا إنها قد صدقت على اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية حول مشكلات اللاجئين في إفريقيا. وتعمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في ليبيا على أساس مؤقت دون مذكرة تفاهم رسمية، ولم يتم رسمياً تسجيل طالبي اللجوء أو تحديد وضع اللاجئين منذ يونيو 2010. وفقاً لتقديرات المفوضية وجد حوالي 13 ألف لاجئ وطالب لجوء في ليبيا في يناير/كانون الثاني 2012. ومن شأن عدم وجود نظام للجوء والتقاعد عن تقييم الحالات على أساس فردي أن يؤدي إلى الافتقار إلى الضمانات الضرورية ضد إعادة القسرية. ومن ثم فإن أمن ومصير اللاجئين وطالبي اللجوء متروك لأهواء مديري وحراس مراكز الاعتقال.

صورة الغلاف: المعتقلون في مركز الاعتقال بالخميس، حيث يحتجز نحو 370 رجلاً وامرأة وطفلاً وقت زيارة منظمة العفو الدولية في سبتمبر/أيلول 2012.

© Amnesty International

رقم الوثيقة:  
Index: MDE 19/020/2012  
Arabic

نوفمبر/تشرين الثاني 2012  
November 2012

Amnesty International  
International Secretariat  
Peter Benenson House  
1 Easton Street,  
London WC1X 0DW, UK  
amnesty.org

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.



منظمة العفو الدولية